ملخص

تمتلك الإجراءات الخاصة ذات أهمية بالغة، وذلك لاعتبارها آليات غير تعاقدية للحماية، بحيث لاتتطلب وجود ارتباط تعاقدي كما هو الحال في الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان. وبذلك يمكن اللجوء إليها واستخدامها بشكل مباشر– عن طريق مُخاطبة المقررين الخواص عبر كتابة الشكاوى – من قبل أي من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المُختلفة، أو نشطاء حقوق الإنسان العاملين في المنظمات الحقوقية. وتبرز أهمية تلك الإجراءات بشكل خاص بالنسبة للفلسطينيين؛ ذلك في ظل إفتقار الفلسطينيين لدولة ذات سيادة تحول دون انضمامها لاتفاقيات تُعنى بحماية حقوق الإنسان كذلك مع تنكر إسرائيل لالتزاماتها التعاقدية تجاه الفلسطينيين، ورفضها الإعتراف بسريان الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية. كذلك تنبع أهمية مثل هذا النوع من آليات الحماية نظراً لتعرض الفلسطينيين للإنتهاكات الإسرائيلية بشكل يومي من قبل سلطات الإحتلال الإسرائيلي.

من هنا يُعتبر هذا البحث محاولة لسد الفجوة المعرفية حول تلك الإجراءات، حيث بين ماهيتها وطريقة عملها، ومدى فعاليتها، وما لها من تأثير إيجابي للحد من إنتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان في العالم. من جانب آخر يبين هذا البحث مدى انطباق الإجراءات الخاصة على الحالة الفلسطينية، ومدى إستخدام المُنظمات الحقوقية الفلسطينية لها، والأسباب التي تكمن وراء ذلك. سيتم من خلال هذا البحث أيضاً التعرض إلى القانون

الدولي الساري على الأرض الفلسطينية المُحتلة، وأهم المُعيقات التي تحول دون تطبيق أحكامه.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول؛ تناول الفصل الأول منها الإطار النظري حول الإجراءات الخاصة، حيث بين المبحث الأول منه نشأتها، وأقسامها، وكيفية عملها. كما بين المبحث الثاني أهمية هذه الإجراءات، ومدى فاعليتها، ومعيقات إعمالها. في حين تناول المبحث الثالث علاقة الإجراءات الخاصة بالعديد من أجسام الأمم المتحدة، كمجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

أما الفصل الثاني، فقد بين الوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة في القانون الدولي بشقيه القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان. وقد تم التأكيد خلاله على انطباق القانون الدولي الإنساني (المتمثل بقانون لاهاي، واتفاقية جنيف الرابعة)، وقانون حقوق الإنسان (المتمثل بالعديد من الاتفاقيات الدولية) على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما بين المبحث الثاني من هذا الفصل أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بموجب القانونين السابقي الذكر، ودور الإجراءات الخاصة في ظل تلك الإنتهاكات.

في الفصل الثالث تم تقديم نتائج البحث الميداني والتي تتعرض لمدى إلمام المنظمات الحقوقية الفلسطينية بالإجراءات الخاصة، ومدى استخدامهم لها خلال عملية رصدها ومتابعتها للإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين. والأسباب التي تكمن وراء ذلك الاستخدام أو عدمه من قبل المنظمات الحقوقية الفلسطينية. وقد تم الإعتماد في جمع المعلومات المُتَضَمَنة في الفصل الثالث على عينة بحث مُمثلة لمنظمات حقوق الإنسان

الفلسطينية المُتخصصة في مجال رصد الإنتهاكات الإسرائيلية، ذلك ضمن معـــايير تـــم تحديدها بشكل مسبق.

لقد بينت نتائج البحث الميداني التي تمت في عدة منظمات حقوقية فلسطينية تعمـــل فـــي مجالات مُختلفة تتعلق بحقوق الإنسان إلى ندرة لجوء تلـــك المنظمـــات إلـــى اســـتخدام الإجراءات الخاصة في عملها المتعلق برصد الإنتهاكات الإسرايلية، ذلك رغم وجود إلمام حول تلك الإجراءات وكيفية عملها، تتفاوت درجته من منظمة إلى اخرى، ومن موظف إلى آخر ممن يعملون في مجال حماية حقوق الإنسان. تكمن أسباب ذلك بحســـب نتـــائج البحث الميداني إلى عدم وجود تخصصية في العمل داخل منظمـــات حقـــوق الإنســـان الفلسطينية، وبالتالي عدم وجود معرفة وخبرات عميقة في مجال آليات الحماية الدوليـــة سواء التعاقدية منها أو غير التعاقدية. في حين أعزى بعض العـــاملين فـــي المنظمـــات الحقوقية الفلسطينية أسباب أخرى إلى عدم إيمانهم بالأثر الذي قد تتركه مثل هذه الآلية. إلا أنه في ظل وجود مثل هذه المبررات لعدم استخدام الإجراءات الخاصة فـــي الأرض الفلسطينية، بينت النتائج ذاتها أن الإجراءات الخاصة تترك أثراً أيجابياً على حالة حقوق الإنسان، وإن لم يكن ملموساً على المدى القريب. أيضاً تنبع أهميتها لدى هولاء نظـــراً لغياب آليات حماية تعاقدية قد تكون أكثر فعالية.

يتم من خلال هذا البحث تحديد أهم العقبات التي تحول دون استخدام المنظمات الحقوقية الفلسطينية للآليات الدولية للحماية بما فيها الإجراءات الخاصة. كما أنه يعمل على فـــتح المجال للبحث في جوانب أخرى لم يكن بالإمكان تغطيتها، كالبحث في طـــرق التوعيـــة

حول هذه الإجراءات سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى المهني للعاملين في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. كذلك لا يزال هناك حاجة للبحث في طرق التأثير على المجتمع الفلسطيني في خلق ثقافة حقوقية، ترتبط بإدراك ووعي الفلسطينيين لضرورة توظيف كافة الامكانيات المتاحة لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوقهم الأساسية. أيضاً يترك هذا البحث مجالاً للبحث في طرق استخدام الإجراءات الخاصة، ومُعالجة العقبات التي تحول دون الاستخدام الناجع لها.